الأمم المتحدة

A/C.4/55/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
23 March 2001
Arabic
Original: Russian

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ،٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كيوانوكا ..... (أوغندا)

المحتويات

طلبات الاستماع

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال)* (تابع)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

البند ٨٩ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

البند ٩٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة* (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-66054 (A)
0066054

البند ٩١ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال)* (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وإلى مقدمي الالتماسات

* بنود قررت اللجنة أن تنظر فيها معا

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

طلبات الاستماع

١ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة بأنه تلقى طلبا، يرد نصه في الوثيقة A/C.4/55/4، يلتمس مقدمه الاستماع إليه بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة. وقال إنه يعتبر أن اللجنة تريد إجابة هذا الطلب.

٢ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/55/23 (Part II)، الفصول السادس ومن التاسع إلى الحادي عشر، A/55/23 (Part III)، الفصل الثالث عشر (من دال إلى واو و حاء)؛ A/55/303، A/55/384-S/2000/870؛ A/AC.109/2000/2-10، A/AC.109/2000/13-18؛ A/C.4/55/L.3)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/55/23 (Part II)، الفصل الثامن، A/55/23 (Part III)، الفصل الثالث عشر (ألف)، A/55/77 و Add.1)

البند ٨٩ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/55/23 (Part II)، الفصل الخامس، A/55/23 (Part III)، الفصل الثالث عشر (باء))

البند ٩٠ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/55/23 (Part II)، الفصل السابع، A/55/23 (Part III)، الفصل الثالث عشر (جيم)، A/55/72 و Corr.1؛ A/C.4/55/CRP.1؛ E/2000/68)

البند ٩١ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/55/81 و Add.1)

٣ - **السيد أوساي** (غانا): قال إن مَقْدَمَ الألفية الجديدة يتيح فرصة للمجتمع الدولي لكي يحيي آمال وأماني شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ولذلك فإن وفده يؤيد الاقتراح المقدم من اللجنة الخاصة ببدء العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، كما يؤيد خطة العمل الواردة في مرفق تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، التي ينبغي أن تتخذ خطة عمل للعقد الثاني.

٤ - وأضاف أن إحراز تقدم في عملية إنهاء الاستعمار سيتوقف على كامل التعاون من جانب الدول القائمة بالإدارة مع اللجنة الخاصة في وضع برامج عمل بناءة. وأعرب عن ثناء وفده على نيوزيلندا لمواصلتها السير على سياسة التعاون الرسمي وغير الرسمي مع اللجنة الخاصة ولجهودها المستمرة لإعداد شعب توكيلاو لتحقيق تقرير المصير. غير أن مسألة الصحراء الغربية التي لم تحل بعد تبقى مثارا للقلق. وقال إن غانا تعترف بالحقوق العادلة لشعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال، كما تعترف بخطة التسوية التي قبلها طرفا النزاع.

٥ - وأوضح أنه لا يمكن أن يتحقق تقدم دون تسوية للمشاكل المتعددة التي تعوق تنفيذ خطة التسوية. ومن هنا شعور وفده بخيبة الأمل لأن اجتماعات لندن بوساطة جيمس بيكر الثالث، المبعوث الشخصي للأمين العام، لم تثمر شيئا حتى الآن. وجدد مناشدة غانا للطرفين أن يبديا ما

يلزم من مرونة والاستعداد لتقبل الحلول التوفيقية تلافيا لتعرض العملية للانهيار التام، وقال إن غانا توافق الأمين العام في أنه ينبغي للطرفين أن يتقدما بحلول محددة، يمكن أن يقبلها الطرفان، للمشاكل المتصلة بتنفيذ خطة التسوية للمساعدة على تحريك العملية إلى الأمام.

٦ - **السيد أحمد** (باكستان): قال إن تقدما كبيرا تحقق في عملية إنهاء الاستعمار على مدى السنوات الخمس والستين الماضية كما يستدل على ذلك من نمو عدد الأعضاء في الأمم المتحدة من ٥١ إلى ١٨٩. إلا أنه لا يزال أمام المجتمع الدولي طريق طويل للقضاء على الاستعمار بكل أشكاله ومظاهره. وتحقيق المرامي المنصوص عليها في المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقتضي التمسك بالمبادئ التي يكرسها إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي لا يزال محتفظا بصحته حتى اليوم.

٧ - وأضاف أن السنوات الأخيرة شهدت إحراز تقدم في عدد من الأقاليم، منها توكيلاو وتيمور الشرقية والصحراء الغربية وكاليدونيا الجديدة. وكان أحد العناصر الهامة في ذلك هو زيادة إدراك الدول القائمة بالإدارة أنه لا يمكن حرمان الشعوب من الحرية إلى الأبد. وتواصل بعض الدول القائمة بالإدارة إدعاء أن شعوب الأقاليم الخاضعة لسيطرتها قد قبلت الترتيبات القائمة ولا تريد قطع علاقاتها معها. ولا يمكن أن يقبل المجتمع الدولي مثل هذه الادعاءات دون التحقق من ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة.

٨ - وحث البلدان القائمة بالإدارة على أن تتخذ ما يلي من تدابير كخطوة أولى للإسراع بعملية إنهاء الاستعمار: القيام، بالتعاون مع اللجنة الخاصة، بوضع برنامج عمل بناء لكل إقليم على حدة لما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وزيادة الوعي في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالحق في تقرير المصير؛ وتقديم المعلومات التي تطلبها المادة ٧٣ هـ من الميثاق؛ ونبذ كل الأنشطة العسكرية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وتعزيز الأحوال الاقتصادية في الأقاليم بتنويع اقتصاداتها والسماح بالمزيد من المشاركة الشعبية؛ والتعاون التام مع الأمم المتحدة باستقبال البعثات الزائرة التي توفد إلى الأقاليم لغرض جمع المعلومات بشأن الأحوال السائدة.

٩ - وقال إنه رغم جهود الأمم المتحدة وما تبديه الدول الأعضاء من تصميم، فإن أجزاء كثيرة من العالم لا تزال محرومة من الحق في تقرير المصير. وهذا هو الحال، مثلا، في جامو وكشمير حيث يعاني ما يربو على ١٠ ملايين شخص منذ ما يزيد على نصف قرن الشقاء والقهر في ظل الاحتلال الهندي غير المشروع. والسؤال هو أنه إذا كان قد تسنى السماح لشعب تيمور الشرقية بممارسة الحق في تقرير المصير، فلماذا لا يسمح لشعب جامو وكشمير بممارسة الحق نفسه؟ لقد التجأت الهند على مدى العقود الماضية إلى استعمال القوة الوحشية لقمع نضال الشعب الكشميري من أجل الحق في تقرير المصير. ولا يزال يجري إخضاع كشمير بوجود ما يربو على ٧٠٠ ٠٠٠ من الجنود الهنود على أرضها. وقد لقي ما يربو على ٧٠ ٠٠٠ من أبناء كشمير مصرعهم. ومن الأمور التي أصبحت مألوفة التعرض للقتل أثناء الاعتقال والقبض التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة. ويجري اغتصاب النساء والفتيات كاستراتيجية حرب وحرقت قرى بأكملها وتحولت إلى أنقاض. وهذه الانتهاكات الواسعة النطاق والمنتظمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي يقصد بها كسر إرادة شعب كشمير، إلا أن تلك الأعمال الوحشية لم يكن من نتيجتها إلا زيادة صلابة تصميم هذا الشعب. وباكستان على قناعة شديدة بأن عملية إنهاء الاستعمار لن تكتمل إلى أن يتم الاعتراف بحق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير

وإعماله في جميع الأقاليم الخاضعة للحكم الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي.

١٠ - **السيد أبو الغيط** (مصر): قال إن قادة جميع الدول تعهدوا أثناء قمة الألفية بدعم كافة الجهود الرامية إلى إعلاء حق الشعوب في تقرير المصير. ولذلك فإن مصر تطالب بأن تتعاون الدول القائمة بالإدارة مع اللجنة الخاصة لكي يمكن طوي صفحة الاستعمار بلا رجعة من خلال اتخاذ خطوات محددة لتحقيق التطلعات التي تصبو إليها شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويجب على الدول القائمة بالإدارة أن تعزز بكل وسيلة أعمال البعثات الزائرة التي توفد إلى الأقاليم الخاضعة لإدارتها وأن تواصل تقديم المعلومات وفقا للمادة ٧٣ هـ من الميثاق. وينبغي أن تحترم الدول القائمة بالإدارة الحقوق الشرعية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في السيادة على مواردها الطبيعية فضلا عن الامتناع عن القيام بأية أنشطة عسكرية يمكن أن تتسبب في الإضرار بمصالح شعوب تلك الأقاليم.

١١ - وأعلن أن مصر تساند جهود الأمم المتحدة من أجل مساعدة شعب تيمور الشرقية على تحقيق الاستقلال، وتريد أن تنوه بأن المجتمع الدولي مدين بالامتنان لرئيس إندونيسيا السابق في التقدم الذي أحرز في هذه المسيرة بفضل القرار الشجاع الذي اتخذه بإجراء استفتاء. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل من أجل تقوية العلاقة بين تيمور الشرقية وإندونيسيا والمنظمة، مع مراعاة مصالح إندونيسيا.

١٢ - وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لتسوية مسألة الصحراء الغربية، قال إن مصر تلاحظ أنه تم إحراز قدر من التقدم نحو إجراء الاستفتاء، وأعرب عن الأمل في أن يواصل الطرفان تعاونهما مع الأمم المتحدة بغية تنفيذ خطة التسوية ومجموعة الإجراءات التي اقترحها الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وقبلها الجانبان.

١٣ - **السيد دونيغي** (بابوا غينيا الجديدة): وجه الانتباه إلى تقرير عن بعثة زائرة أوفدت إلى كاليدونيا الجديدة. وأشار إلى أن وجود البعثة الزائرة في كاليدونيا الجديدة توافق مع وجود بعثة زائرة أوفدها أعضاء محفل المحيط الهادئ، وقال إن النجاح الذي حققته البعثة تيسر سبيله إلى حد كبير بفضل المشاركة البناءة في أعمالها من جانب جميع أطراف اتفاق نوميا، وختاما، قال إن نتيجة أعمال البعثة الزائرة تجلت في قرار اللجنة الخاصة بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة.

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

مسألة جبل طارق

١٤ - بناء على دعوة من الرئيس، انضم السيد كاروانا، رئيس وزراء جبل طارق، إلى المائدة.

١٥ - **السيد كاروانا** (رئيس وزراء جبل طارق): قال إن وزير خارجية أسبانيا شجب، عندما خاطب الجمعية العامة، استمرار المركز الاستعماري لجبل طارق واقترح أن تنجز الأمم المتحدة مهمة إنهاء الاستعمار والقضاء على آخر مظاهر الاستعمار. ولا يسع المرء إلا أن يوافق على هذا الرأي، لكن شعب جبل طارق لا يوافق على الأساليب المتوخاة لبلوغ هذا الهدف. فشعب جبل طارق يتمتع بالحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير كشعب خاضع للاستعمار، إلا أن أسبانيا تؤكد أنه شعب غير خاضع للاستعمار وإنما هو بالأحرى من نسل شعب مُسْتَعْمِر، على حد تعبير ممثل أسبانيا لدى اللجنة الرابعة في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وواقع الأمر هو أن المقيمين في جبل طارق هم من نسل شعوب تنتمي إلى أجزاء عديدة من أوروبا استوطنوا في المستعمرة بعد عام ١٧٠٤. أما الشعوب في أنحاء كثيرة من أمريكا اللاتينية التي مارست حقوقا تماثل الحق في تقرير المصير في الزمن الحديث فهي في الواقع من

نسل الشعب المُسْتَعْمِر، الذي هو شعب أسبانيا. وليس هناك بديل عن مبدأ تقرير المصير، وهو ما سلم به أعضاء اللجنة الخاصة وأعضاء اللجنة الرابعة. ومع ذلك تصر أسبانيا على أن إنهاء الاستعمار في جبل طارق ينبغي أن يتم على أساس ما يسمى مبدأ "تكامل الأراضي". والقانون الدولي لا يعترف بوجود مثل هذا المبدأ فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار، كما تشهد على ذلك الفتوى الصادرة من محكمة العدل الدولية في قضية الصحراء الغربية، التي قالت فيها إن إرادة الشعب التي يعبر عنها بحرية هي الشرط الأول اللازم توافره لإنهاء الاستعمار.

١٦ - واستطرد قائلا إن أسبانيا تصر من ناحية أخرى على أن للأمم المتحدة مذهبا خاصا فيما يتعلق بالمستعمرات التي تمثل على حد تعبير أسبانيا "جيوبا إقليمية". أما شعب جبل طارق فيرى أنه لا وجود لمثل هذا المذهب في الأمم المتحدة أو في القانون الدولي، وأن المبدأ الوحيد لإنهاء الاستعمار المنطبق على أي إقليم خاضع للاستعمار هو مبدأ تقرير المصير. وأسبانيا تصر على أن تطبيق مبدأ تقرير المصير على إنهاء استعمار جبل طارق وشعبه سيكون انتهاكا لتكامل أراضيها ووحدتها الوطنية وبالتالي لن يكون متمشيا مع مقاصد ومبادئ الميثاق. وسكان جبل طارق يعتبرون أن مثل هذا الزعم عديم الانطباق على إنهاء استعمار جبل طارق، لأن تكامل أراضي أسبانيا إذا كان تعرض حقا للانتهاك، فقد حدث ذلك قبل ٢٩٦ سنة وليس نتيجة لممارسة شعب جبل طارق لحق تقرير المصير. ومبدأ تكامل الأراضي ينطبق حصرا في الحالات التي لا يمكن فيها تبرير انفصال أراض عن الدولة بمبدأ تقرير المصير. والحال ليس كذلك بالنسبة لجبل طارق أو أية مستعمرة أخرى.

١٧ - وأضاف أن أسبانيا تزعم أيضا أن معاهدة أوترخت لعام ١٧١٣ تتضمن حكما يحرم سكان جبل طارق من الحق في تقرير المصير. بل أن الدولة القائمة بإدارة جبل طارق، وهي المملكة المتحدة، بعد أن ادعت ذات مرة أن المعاهدة لا تؤثر على حق تقرير المصير، عادت الآن لتقول إنه ولئن كان جبل طارق يملك هذا الحق، فإنه حق تهدره معاهدة أوترخت. أما شعب جبل طارق فيرى أنه مهما تكن الطريقة التي تفسر بها المعاهدة، فليس هناك شئ يمكن أن ينتزع الحق في تقرير المصير، لأنه حق يكرسه ميثاق الأمم المتحدة، ويعلو على كل ما عداه وفقا لمبادئ القانون الدولي. ونظرا لهذه التناقضات، ينبغي للجنة الرابعة أن تطلب من محكمة العدل الدولية الفصل في ما إذا كان مبدأ حق شعب جبل طارق في تقرير المصير ينطبق على إنهاء استعمار جبل طارق؛ فإذا كان منطبقا، فهل معاهدة أوترخت لعام ١٧١٣ تهدره أو تنال منه بأي شكل من الأشكال؛ وإذا كان الأمر كذلك، فبأي شكل. وذكر أن برلمان جبل طارق اتخذ بالإجماع قرارا بهذا المعنى. وأشار المتكلم إلى ما ادعته أسبانيا من أنه ولئن كان جبل طارق مستعمرة للمملكة المتحدة، فإن شعب جبل طارق، باعتباره من نسل الشعب المُسْتَعْمِر، ليس شعبا مُسْتَعْمَرًا وبالتالي لا يمكن أن يتمتع بالحق في تقرير المصير، فقال إنه لا يمكن أن يخطر لأحد يزور جبل طارق أن سكانه ليسوا شعبا متميزا. فأصول هذا الشعب خليط من سلالة البحر الأبيض المتوسط والسلالة البريطانية، مزيج إثني يتجلى فيه التكوين القديم والحديث لكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتكمله طائفة مختلفة من المؤثرات الثقافية. وسكان الإقليم يشكلون شعبا متميزا وفريدا أدق وصف له هو أنه "أبناء جبل طارق".

١٨ - وأضاف أن جبل طارق يتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي من خلال حكومته وبرلمانه الذي يصدر القوانين، وقد انتخبهما بنفسه. وله إدارته العامة وشرطته وهيئته القضائية ويقوم بتسيير اقتصاد ناجح ومتنوع وعصري. والصورة التي تقدمها أسبانيا لاقتصاد جبل طارق أقل إشراقا، وهي صورة لا شك في أنها ذات دوافع سياسية. ويجب ألا تأخذ اللجنة

الرابعة كلام أسبانيا أو كلام جبل طارق على علاته: وكل ما عليها هو القيام بزيارة الإقليم وتقييم الحقائق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على أرض الواقع والوقوف على ما إذا كان السكان يشكلون شعبا متميزا له الحق في إنهاء استعماره من خلال ممارسته لحقه في تقرير المصير.

١٩ - وأعلن أن جبل طارق لا يخشى الحوار مع أسبانيا ويسعى إلى إقامة علاقات طيبة معها، لكن الحوار بشأن جبل طارق يجب أن يتم على نحو يضمن لشعب الإقليم أن يكون له فيه صوت يعبر عنه الزعماء المنتخبون والحكومة المنتخبة. وهذا هو السبب الذي يجعل القرار الذي تتخذه اللجنة الرابعة عاما بعد عام بالدعوة إلى قيام حوار ثنائي بين الدولة القائمة بالإدارة، وهي المملكة المتحدة، وطرف ثالث له مطالب إقليمية، هو أسبانيا، قرار لا نفع فيه. فأسبانيا تنطلق من نظرية أن الأمر لا ينطوي على حالة من حالات إنهاء الاستعمار، وإنما هو ينطوي على نزاع ثنائي على السيادة لا شأن لشعب جبل طارق به. وواقع الأمر أنه لم يتحقق تقدم في المحادثات الثنائية بشأن المسألة منذ أن بدأت هذه المحادثات في عام ١٩٨٤. ولذلك فقد جدد مناشدته للجنة الرابعة أن تدرج في القرار الذي تتخذه سنويا دعوة إلى قيام حوار بناء يشارك فيه ممثلو شعب جبل طارق.

٢٠ - وتطرق إلى اعتزام اللجنة الخاصة وضع خطة عمل تستند إلى آخر المعلومات للقضاء على الاستعمار عن طريق برنامج عمل بناء لكل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على حدة بحلول نهاية عام ٢٠٠٠، فأشار إلى أنه حث اللجنة الخاصة على أن تقوم، لدى وضعها البرنامج الخاص بجبل طارق، بتضمينه أربع نقاط: إيفاد بعثة زائرة إلى جبل طارق؛ وإعلان اللجنة الخاصة اعترافها بحق شعب جبل طارق غير القابل للتصرف في تقرير المصير؛ وإحالة المسألة، في حالة مراودة الشكوك للجنة الخاص، إلى محكمة العدل الدولية؛ وتوجيه دعوة من الأمم المتحدة إلى قيام حوار يكون لشعب جبل طارق فيه تمثيل مناسب.

٢١ - انسحب السيد كارونا.

٢٢ - بناء على دعوة من الرئيس، انضم السيد بوسانو (زعيم المعارضة في برلمان جبل طارق) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٢٣ - **السيد بوسانو** (زعيم المعارضة في برلمان جبل طارق): قال إنه التزم في مخاطبته للجنة على مدى السنوات بأن يركز على عرض مثالب الدولة المُسْتَعْمِرَة لا على انتقاد الدولة المطالبة، أسبانيا. ولا يعني ذلك بأي حال أن لديه أي رغبة في قيام أسبانيا بضم بلده، وإنما معناه ببساطة أن من رأيه أن المسؤولية الوحيدة عن إنهاء استعمار جبل طارق والاعتراف التام بحقه في تقرير المصير تقع على عاتق الدولة المستعمِرة. فذلك هو واجبها بموجب الميثاق، إلا أنها تتخلف عن الوفاء بالتزاماتها الدولية.

٢٤ - وأشار إلى ما قاله السيد بيك من أنه بعد مرور ٣٠٠ سنة على طرد سكان جبل طارق واحتلال القوات البريطانية للجبل، فإن جبل طارق يمثل نشازا زمنيا مؤلما في الإقليم الأسباني. ولو اتبع هذا المنطق لتعين على أبناء جبل طارق أن يلتمسوا جذورهم إلى ما قبل ٣٠٠ سنة في أركان المعمورة الأربعة وأن يعودوا إلى تلك الأماكن لطرد من يقطنونها. وإذا طبق المبدأ تطبيقا عاما فسيكون مؤدى ذلك هو توجيه أكبر تهديد للسلام العالمي ونشوب منازعات في كل بلد. وقد توسلت أسبانيا بهذا التفسير الغريب للتاريخ لكي تخلص إلى أن أبناء جبل طارق ليس لهم الحق في تقرير المصير. ولقد قال الأمين العام أن نحو مليوني شخص في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية لا يزالون يجاهدون من أجل تحديد مستقبلهم. وجبل طارق واحد من تلك الأقاليم السبعة عشر وأبناء جبل طارق البالغ عددهم

٢٠ ٠٠٠ يدخلون ضمن المليونين الذين يجاهدون من أجل ممارسة حقهم في تقرير المصير.وقال الأمين العام أيضا إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو الأساس الذي يستند إليه دور الأمم المتحدة في مناصرة حق تقرير المصير. وقد قال السيد بيك في الآونة الأخيرة للأمم المتحدة أن التطبيق العام لحقوق الإنسان يشكل واحدا من أعظم إنجازات الأمم المتحدة وإن التمتع الحقيقي العالمي بحقوق الإنسان يجب أن يتحقق في القرن القادم. ولكي يتم ذلك يتعين على أسبانيا أن تعترف بحق أبناء جبل طارق في تقرير المصير، فهو حق من حقوق الإنسان.

٢٥- واستطرد قائلا إنه وفقا لتفسير أسبانيا، فإن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء ورحبت فيه ببدء عملية بروكسل يشكل حرمانا لأبناء جبل طارق من حق تقرير المصير. وهذا القرار أساسه قرار الجمعية العام ٢٣٥٣ (د - ٢٢) وهو قرار لا يليق بالأمم المتحدة ووصمة عار للجنة الرابعة نفسها. ورغم البيانات التي أدلى بها اللورد كارادون في عام ١٩٦٧، لم تبد المملكة المتحدة معارضة ولو مرة واحدة لمزاعم أسبانيا بشأن أساس القرار المتوافقة عليه الآراء المعروض على اللجنة الرابعة.

٢٦ - ومضى يقول إن أسبانيا تقدمت بمقترحات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بشأن إنهاء استعمار جبل طارق لقيت الرفض بالإجماع في جبل طارق، وطلب برلمان جبل طارق من المملكة المتحدة أن ترفضها. والمملكة المتحدة تتقاعس حتى الآن عن الرد على أسبانيا. وكان من نتيجة ذلك أنه لم تعقد اجتماعات أخرى في عملية بروكسل منذ تقديم تلك المقترحات. وقد أوضحت أسبانيا أنه لا يمكن إجراء تعديل دستوري بالنسبة لجبل طارق يتيح له التحرك في اتجاه معاكس لديناميات عملية بروكسل. وفي عام ١٩٩٧، سجلت أسبانيا تقديرها للتأكيدات التي تلقتها من المملكة المتحدة بأنه لا يمكن تعديل مركز جبل طارق دون أن تؤخذ مصالح أسبانيا في الاعتبار. و لم تتنصل المملكة المتحدة من ذلك البيان في ذلك الوقت أو بعده.

٢٧ - وأوضح أن موقف حكومة جبل طارق هو أن أسبانيا لا شأن لها بإنهاء استعمار جبل طارق، لأن أمره يجب أن تتم تسويته بين الشعب الخاضع للاستعمار والدولة القائمة بالإدارة. والمعارضة في برلمان جبل طارق توافق على هذا الرأي. ويجري حاليا وضع دستور بتوافق الآراء لعرضه على الدولة القائمة بالإدارة. وسيكون الدستور الجديد، إذا قبله شعب جبل طارق في استفتاء، بمثابة ممارسة لحقه في تقرير المصير، وسيكون تصرفا لإنهاء الاستعمار، وسيسمح بحذف جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومن شأنه أن يضع نهاية لنظر اللجنة الرابعة والجمعية العامة في مسألة جبل طارق ونهاية لعملية بروكسل.

٢٨- وأشار إلى أن المملكة المتحدة ذكرت أنه يحق لجميع مستعمراتها، باستثناء جبل طارق، أن تمارس كل خيارات إنهاء الاستعمار، لأن حق تقرير المصير في حالة جبل طارق مقيد بالتزامات المملكة المتحدة بموجب اتفاقية أوترخت. ويبدو أن ذلك هو قمة النفاق، إذ أنه يرقى إلى إعطاء صفة الدوام لخضوع جبل طارق للحكم الاستعماري. ولقد اطلع أعضاء اللجنة الرابعة من التاريخ على الألاعيب التي تلتجئ إليها الدول الاستعمارية للاحتفاظ بحكمها لمستعمراتها، لكن يجب على اللجنة الرابعة ألا تساند المملكة المتحدة بالتزام الصمت أثناء المهزلة السنوية لاتخاذ قرار بتوافق الآراء بشأن جبل طارق. أما عن برلمان جبل طارق، فقد طلب من المملكة المتحدة أن تقوم، إحلاء للمسألة إلى الأبد، بطلب فتوى بشأن التنازع المزعوم بين معاهدة أوترخت وحق تقرير المصير. وترفض المملكة المتحدة حتى تاريخه اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الشأن.

٢٩ - وأعلن أن تهديدات أسبانيا المُقَنَّعة أو إهمال المملكة المتحدة لالتزاماتها بموجب الميثاق أو لامبالاة اللجنة الرابعة لن تثني شعب جبل طارق عن غرضه في كفالة ما له من حقوق الإنسان أو تحوله عن الطريق الذي اختاره. وجبل طارق يحتفل سنويا بعيده الوطني في ١٠ أيلول/سبتمبر، وهو التاريخ الذي أجري فيه استفتاء عام ١٩٦٧ و لم يتجاوز عدد الذين اختاروا فيه الانضمام إلى أسبانيا ٤٤ شخصا. وهذا الاستفتاء، الذي رفضته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ في قرارها ٢٣٥٣ (د - ٢٢)، هو الأساس الذي يستند إليه القرار الذي يجري الآن اتخاذه سنويا بتوافق الآراء، ويستند إليه مذهب أسبانيا الخاص بتكامل الأراضي. والاحتفال بالعيد الوطني تعبير رمزي عن أن شعب جبل طارق شعب خاضع للاستعمار حقا وله ما يقابل ذلك من حقوق. وجبل طارق ملك لأبنائه وليس لأحد غيرهم. وقد أعلن شعب جبل طارق ذلك في عام ١٩٦٤، ويكرر إعلانه اليوم، وسيواصل إعلانه إلى أن يعترف به المجتمع الدولي ويقبله. ولذلك فهو يحث اللجنة الرابعة على عدم اعتماد قرار بتوافق الآراء، لن يكون من شأنه أن يسرع بالقضاء على الاستعمار بل سيكون مجرد تنازل لاثنين من أعضاء الأمم المتحدة يضعان مصالحهما الوطنية فوق حقوق شعب خاضع للاستعمار. ومستقبل جبل طارق لا يمكن أن يتحدد إلا على يد أبناء جبل طارق، وليس على يد المملكة المتحدة أو أسبانيا. وإلى أن يجد ذلك قبولا فستستمر حالة الجمود.

٣٠ - انسحب السيد بوسانو.

مسألة غوام

٣١- بناء على دعوة من الرئيس، انضم السيد ريفيرا (ممثل حكومة غوام) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٣٢ - **السيد ريفيرا** (غوام): ذكر أن رئيس اللجنة الخاصة، السيد بيتر دونيغي، قام بزيارة لغوام في العام الماضي والتقى بقطاع عريض من زعمائها وممثلي منظماتها غير الحكومية. وبعد أن أعرب المتكلم عن ثنائه على مبادرة اللجنة الخاصة الرامية إلى تشجيع عملية إنهاء استعمار الأقاليم التي لا تزال مدرجة في القائمة، قال إن المشاركة النشطة من جانب الدول القائمة بالإدارة في أعمال اللجنة الخاصة أمر جوهري، حيث لا يمكن بغير الحوار الجدي فيما بين جميع الأطراف أن يتحقق الحكم الذاتي في ما تبقى من أقاليم.

٣٣ - وأوضح أن غوام من الأقاليم التي تكتنف عملية إنهاء الاستعمار فيها صعاب جمة، كعدم تحقق تقدم بشأن مركز غوام السياسي والتغييرات التي طرأت على تطبيق تشريعات الولايات المتحدة على غوام. وقد ترى الأمم المتحدة النظر في أمر طلب التوجيه من محكمة العدل الدولية لتوضيح حقوق ومسؤوليات كل الأطراف وفقا لإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وبخاصة واجب الدول الأعضاء في وضع نهاية للاستعمار، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإرادة الشعوب المعنية التي تعبر عنها بحرية.

٣٤ - وأضاف أن غوام مستعمرة وتخضع جميع تصرفات حكومتها لقوانين الدولة القائمة بالإدارة. وهي من الناحية الجوهرية ملك للولايات المتحدة الأمريكية التي لها حق التصرف في أراضيها وإعادة تشكيل نسيجها الديمغرافي والاستيلاء على إيراداتها باستغلال مواطني الإقليم. ويجري الحط من تراثها وتقاليدها وثقافتها عن طريق الاستيعاب القسري. وتطوير نظام الرعاية الصحية والنظام التعليمي فيها لا يلقى الاهتمام الكافي. وتصدر محاكم الدولة القائمة بالإدارة أحكاما بالسجن على العناصر النشطة التي تقوم باحتجاجات خالية من العنف التماسا لإعادة الأرض إلى السكان الأصليين. والحالة القائمة هي حالة إخضاع وهيمنة استعماريين على حساب مصالح شعب غوام، وبالتالي فهي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية وللميثاق.

٣٥ - وأعلن أن شعب غوام قوي العزم على تحريك عملية تقرير المصير وإنهاء الاستعمار في الإقليم إلى الأمام، لكن تكلل هذه العملية بالنجاح يتطلب مشاركة الدولة القائمة بالإدارة. واللجنة الخاصة تقدم الدعم لتقرير شعب غوام لمصيره، وهو مستعد من جانبه لاتخاذ كل ما يلزم من خطوات وللتعاون مع جميع الأطراف من أجل تحقيق تقرير المصير في غوام.

٣٦ - انسحب السيد ريفيرا.

مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

٣٧ - بناء على دعوة من الرئيس، انضم السيد كوربن (حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة) إلى المائدة

٣٨ - **السيد كوربن** (حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة): قال إن بند جدول الأعمال قيد النظر له أهمية خاصة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، حيث أنه يوفر السند التشريعي للمساعدة من الأمم المتحدة ويشكل أساسا للمشاركة المباشرة من جانب الأقاليم، كأعضاء أو كمراقبين، في أعمال مختلف هيئات الأمم المتحدة. ورغم أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يعكفان على النظر في البند منذ سنوات طويلة، فلا يزال يبقى الكثير مما ينبغي عمله. وقد أجرت وكالات متخصصة عديدة التعديلات اللازمة في معايير العضوية فيها، لكن عدد الأقاليم المسموح لها بالمشاركة المباشرة في برامج تلك الهيئات وغيرها لا يزال غير كاف. وتقديم مساعدة أكثر فعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم يتطلب تعديل عنوان البند أو إدراج بند ثان بشأن تقديم المساعدة للأقاليم الصغيرة. وينبغي النظر إلى هذه المساعدة على أنها حاسمة الأهمية لإعداد تلك البلدان للمساواة السياسية التامة والمطلقة وللمشاركة في عملية العولمة الاقتصادية التي تتزايد سرعتها.

٣٩ - وقال إن من أحسن الأمثلة على مثل هذه المشاركة ما تم من إفساح المجال للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لكي تنضم أعضاء منتسبة إلى اللجان الاقتصادية الإقليمية. وتتمتع سبعة أقاليم في منطقة البحر الكاريبي بهذا المركز لدى اللجنة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الأمر الذي يمكنها من المشاركة في مختلف المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدات مالية وغيرها من المساعدات لتسهيل مشاركة كثير من الأقاليم في مثل هذه المؤتمرات. كما أن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة واتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الآونة الأخيرة تشجع مزيدا من المشاركة النشطة من جانب الأقاليم في أعمال الأمم المتحدة، شأنها في ذلك شأن قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الرامي إلى إشراك الأعضاء المنتسبين في اللجان الإقليمية في أعمال المجلس. وختاما، طلب من الوكالات المعنية أن تكون أكثر نشاطا في تشجيع المشاركة وبذلك تساعد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مجال عملية التنمية المستدامة، التي تشكل عنصرا حاسم الأهمية لنجاح تقرير المصير.

٤٠ - انسحب السيد كوربن.

مسألة الصحراء الغربية

٤١ - بناء على دعوة من الرئيس، انضمت السيدة فيلمون (رابطة أصدقاء الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٤٢ - **السيدة فيلمون** (رابطة أصدقاء الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية): قالت إن رابطتها تقدم المساعدة في الكفاح العادل والشرعي من أجل التحرير الذي يخوضه الشعب الصحراوي والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (بوليساريو). كما أنها تشارك بنشاط في

حركة التضامن الفرنسية التي لا يُعرف عنها الكثير لقلة الاهتمام من جانب وسائط الإعلام. والرابطة، التي تشكلت في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٧٦، تضم صحافيين وسياسيين وعناصر نشطة في الكفاح من أجل مناهضة الاستعمار ومناصرين لحقوق الإنسان وغيرهم من الشخصيات العامة القيادية. وكان من القوى التي حركت إنشاء الرابطة المشاركة العسكرية والدبلوماسية من جانب فرنسا في بداية النزاع إلى جوار الطرفين الأساسيين، المغرب وموريتانيا، مما استلزم شجب المقاصد الاستعمارية الجديدة للحكومة الفرنسية. كما تسعى الرابطة إلى إعلام الفرنسيين بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وحقه في الاستقلال.

٤٣ - وأضافت أنه فيما تضاءل تدريجيا الاهتمام الأولي من جانب وسائط الإعلام والرأي العام بحرب الصحراء التي تشارك فيها فرنسا لأسباب غير معروفة، سرعان ما نسي الفرنسيون تماما وجود جبهة بوليساريو والشعب الصحراوي. وفي الوقت ذاته، يتزايد التقارب والود مع المغرب، سواء في مجال العلاقات الحكومية الدولية أو في مجال الرأي العام الذي تشكله وسائط الإعلام. غير أن هذا الحال، الذي أخذ يزداد ازدهارا بفضل دبلوماسية مغربية لا تألو جهدا في إقامة علاقات مفيدة وودية مع فرنسا، تغير جذريا في عام ١٩٩٠ بعد صدور كتاب بعنوان "صديقنا الملك" وإبداء التعاطف مع قضية الشعب الصحراوي من جانب دانييل ميتيران زوجة رئيس جمهورية فرنسا في ذلك الحين. أما اليوم، فقد غدا الدعم الرسمي من فرنسا للسياسة المغربية في الصحراء الغربية أقل سفورا لكنه لا يزال قائما. وأحد الأسباب الكامنة وراء رفض فرنسا توخي أية سياسة أخرى بشأن منطقة المغرب هو عدم إيمانها بإنشاء دولة وأمة صحراويتين، وهو أمر لا غنى عنه لوحدة منطقة المغرب واستقرارها.

٤٤ - وذكّرت بأن الأمم المتحدة اتخذت في عام ١٩٦٦ قرارا ناشدت فيه حكومة أسبانيا، بصفتها الدولة القائمة بالإدارة، أن تتخذ على الفور كل ما يلزم من خطوات لتحرير إقليم الصحراء الأسبانية، واقترحت وضع إجراءات لعمل استفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة لتمكين سكان الإقليم الأصليين من أن يمارسوا بحرية حقهم في تقرير المصير. وعلى ذلك فإن معالم المشكلة في الصحراء الغربية وحلولها تحددت بالفعل في عام ١٩٦٦ بأنها مشكلة تتعلق بإنهاء الاستعمار يجب تسويتها بإجراء استفتاء على تقرير المصير. ورغم مرور ٣٤ سنة على اتخاذ ذلك القرار، لم ينجح بعد المجتمع الدولي في تنظيم استفتاء. وبناء على ذلك تثور أسئلة حول التنفيذ الفعلي لخطة التسوية التي أشعلت ما أشعلته من آمال.

٤٥ - وقالت إن مما يؤسف له أن الخلافة على العرش المغربي لم تصحبها تغييرات في موقف ذلك البلد من الصحراء الغربية. فلا يزال الاحتلال المغربي مستمرا، وكذلك كبت أية آراء أو تعبيرات مخالفة عن الشعور الوطني في الإقليم المحتل. والحكومة المغربية وملك المغرب نفسه مستمران في دعم مَغْرَبَةِ إقليم الصحراء المحتل، انتهاكا لقرارات الجمعية العامة واتفاقات هيوستن الموقع عليها من حكومة المغرب وجبهة بوليساريو. ولم تثر تصرفات المغرب السخط أو حتى الدهشة، فيما خلا الاقتراح الذي طرحه ملك أسبانيا في الآونة الأخيرة بأن يحاول محمد السادس التوصل إلى تفاهم مع جبهة بوليساريو. وجعل موقف المغرب يتصلب تماما في اللحظة التي كانت تقترب فيها نهاية الأعمال المتفانية الخاصة بتحديد هوية الناخبين التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، والتي تشهد عليها القائمة الأولية لمصوتي الصحراء الغربية التي نشرت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وقد أثار نشر تلك القائمة ردود فعل غير مقبولة ضد البعثة والأمم المتحدة من جانب السلطات

المغربية واتخذ ذريعة لتقديم عدد هائل من الطعون لإجبار الأمم المتحدة على القيام بجولة أخرى لتحديد الهوية. ووجه العجب أن ذلك الإنجاز الهام الذي حققته الأمم المتحدة – أي إعداد قائمة بالمصوتين – هو بالضبط الذي أثار ردود فعل سلبية من أحد الطرفين يهدد الآن بإخراج عملية الاستفتاء عن مسارها. وخطر تجدد الأعمال العسكرية بين الطرفين يتفاقم بفعل مثل هذه الظروف: ومن هنا تأتي الأهمية الخاصة للجولة الجديدة للمحادثات في برلين التي ينبغي أن تنعش قوة الدفع التي تلقتها العملية من اتفاقات هيوستن في عام ١٩٩٧. ومن الجوهري أن يقبل الطرفان نتائج عملية تحديد الهوية التي أجريت بالفعل بوصفها الأساس المسلم به لتكوين هيئة الناخبين في الصحراء، وهو شرط جوهري لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٤٦ – انسحب السيد فيلمون.

٤٧ – بناء على دعوة من الرئيس، انضمت السيدة كيسلر (البرلمان الأوروبي) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٤٨ – **السيدة كيسلر** (البرلمان الأوروبي): قالت إن أعضاء المجموعة البرلمانية المسماة "السلام لشعب الصحراء الغربية" أعربوا في آخر اجتماع لهم عن عميق قلقهم لأسلوب وضع العراقيل الذي تتبعه المغرب إزاء عملية السلام. وكان من رأيهم أن على الأمم المتحدة أن تكفل احترام القانون الدولي وإجراء الاستفتاء. فقد أفتت محكمة العدل الدولية في عام ١٩٧٥ بأن المغرب لا يمكن أن تطالب شرعيا بإقليم الصحراء الغربية، لكن رغم كل ما ارتكبته المغرب من انتهاكات واضحة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، فلم تفرض أية جزاءات بالمرة. وبِمُكْنَة أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الاتحاد الأوروبي أن يحولوا دون نشوب حرب جديدة في الصحراء الغربية.

٤٩ – وأضافت أن المغرب تسعى إلى تقوية قبضتها في الأراضي المحتلة من خلال جلب عشرات الآلاف من المستوطنين والجنود المغاربة مما يحول الصحراويين إلى أقلية. وحاليا يتجاوز عدد المغاربة عدد الصحراويين بنسبة ٧ إلى ١. ونقل مدنيين غير صحراويين إلى إقليم الصحراء الغربية المحتل يتعارض مع المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة تدعو إلى عميق القلق. فحتى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ذُكر أن ٥٢٦ شخصا قد اختفوا. وترد تقارير كل شهر تفيد بوقوع انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان وباعتقال الطلبة الصحراويين وتعرضهم للتعذيب والسجن لمدد طويلة.

٥٠ – وذكرت أن اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وجهت الانتباه في دورتها الثانية والخمسين المعقودة في جنيف إلى الأحداث الدامية التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والتي دلت على أن اضطهاد سكان الصحراء الغربية ليس مصدره قوات الأمن المغربية وحدها وإنما هو يصدر أيضا عن جماعات المستوطنين المغاربة التي تدعمها ميليشيات مسلحة. ومخيمات اللاجئين تعتمد اعتمادا تاما تقريبا على المعونة الدولية وحالة الأغذية فظيعة. وتتسبب الحالة الفادحة للإمداد في أمراض عديدة، وأكثر المتأثرين بها هم الأطفال دون سن الخامسة والنساء في سن الإنجاب أو الحوامل والمسنون وأطفال المدارس والمرضى. ودعت الأمم المتحدة إلى كفالة تنفيذ الميثاق وما يتصل بالأمر من قرارات الجمعية العامة التي تمنح الشعب الصحراوي الحق في تقرير المصير.

٥١ – انسحبت السيدة كيسلر.

٥٢ – بناء على دعوة من الرئيس، انضم السيد ماريِّرو (اتحاد المؤسسات المتضامنة مع الشعب الصحراوي) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٥٣ - **السيد ماريرو** (اتحاد المؤسسات المتضامنة مع الشعب الصحراوي): قال إن كل القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة منذ نهاية الستينيات أعادت تأكيد ضرورة إنهاء استعمار الصحراء الغربية على أساس احترام حرية اختيار الشعب الصحراوي في ممارسة الحق في تقرير المصير والاستقلال. وقد حالت الحكومة الأسبانية دون ممارسة الشعب الصحراوي هذا الحق، الأمر الذي يسر الاحتلال غير المشروع للصحراء الغربية على يد الجيش المغربي وموريتانيا. ولم يؤد الصراع المسلح بين جبهة بوليساريو والمملكة المغربية، الذي استمر من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠، إلى حل المشكلة. وأوضح أن التفاوض والحوار هما الحل الوحيد، ومن أجل وضع نهاية دائمة للصراع، اتخذ مجلس الأمن القرارين ٦٥٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ و ٦٩٠ (١٩٩١) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١، اللذين تقرر فيهما، بموافقة المملكة المغربية وجبهة بوليساريو، إجراء استفتاء على تقرير المصير في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة.

٥٤ - وأضاف أنه بعد مرور ثماني سنوات فإن المشكلة لم تجد بعد حلا فحسب ولكن يمثل أيضا خطر نشوب مواجهة مسلحة ويقوم احتمال أن تنشأ حالة متفجرة في المنطقة تترتب عليها نتائج غير متوقعة. بل أن تعيين جيمس بيكر الثالث في عام ١٩٩٧ مبعوثا شخصيا للأمين العام لتسوية النزاع في الصحراء الغربية، حيث أدى ذلك إلى التوقيع على اتفاقات هيوستن بين جبهة بوليساريو والمملكة المغربية، لم يمكِّن من التغلب على الصعاب التي تقوم المغرب دائما بخلقها لتلافي إجراء الاستفتاء على تقرير المصير لإفساد خطة التسوية.

٥٥ - واستدرك قائلا إنه بفضل الجهود الدءوبة للسيد بيكر وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تم حل مشكلة من المشاكل الجوهرية، وهي إعداد قائمة بالمصوتين. ورغم التغيرات الحميدة التي حدثت في الآونة الأخيرة، فإن حكومة المغرب لا تريد احترام اتفاقات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي بإجراء الاستفتاء على تقرير المصير. ويجري منذ أن بدأ الصراع بأكمله تطبيق استراتيجية متعمدة لتلافي إجراء استفتاء على تقرير المصير.

٥٦ - وأوضح أن انعدام الحرية، والاعتقال التعسفي، والتعذيب، والحرمان من الحقوق المدنية في الأراضي المحتلة، أمور تخلق جوا من الخوف والرعب يضاهي مثيله في تيمور الشرقية الذي أفضى إلى سفك الدماء. والأمم المتحدة تقف الآن على مفترق طرق: فإما أن تتخذ التدابير السياسية والاقتصادية اللازمة لإقناع البيروقراطية المغربية بتنفيذ خطة التسوية، وإما أن تعترف بفشلها بما يترتب على ذلك من فقدان الثقة من جانب المجتمع الدولي وبطبيعة الحال نشوء خطر العودة إلى المواجهة المسلحة. ولا مراء في أن الحل الثابت والدائم الوحيد الذي من شأنه أن يعزز الحالة في المنطقة وكذلك السلام هو تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة الحق في تقرير المصير عن طريق إجراء استفتاء مع توفير كل الضمانات الديمقراطية ووجود مراقبين.

٥٧ - انسحب السيد ماريرو.

٥٨ - بناء على دعوة من الرئيس، انضم السيد روف (مديكو إنترناشونال) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٥٩ - **السيد روف** (منظمة مديكو إنترناشونال): قال إن الجمعية العامة تقوم سنويا منذ عام ١٩٦٥ بمناشدة أسبانيا أن تتقيد بالقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وأن تنظم استفتاء على المستقبل السياسي لمستعمرتها. وإزاء المطالب المغربية بالنسبة للإقليم، لم يكن أمام الأمم المتحدة إلا أن تطلب فتوى من محكمة العدل الدولية. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، رفضت المحكمة المطالب المغربية. ورغم هذا التوضيح، عمدت أسبانيا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر

١٩٧٥ إلى إبرام اتفاق ثلاثي مع المغرب وموريتانيا حولت فيه السيادة على الإقليم إلى هاتين الدولتين. وقام البلدان بغزو الإقليم وضمه. وحين سحبت موريتانيا جنودها في عام ١٩٧٨ وأبرمت معاهدة سلام مع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، قامت المغرب بغزو الإقليم وضمت الجزء الذي كان خاضعا لموريتانيا في السابق، مرتكبة بذلك انتهاكا واضحا للقانون الدولي. وقد شجبت الجمعية العامة في قرارها ٣٧/٣٤ "توسيع" الاحتلال المغربي.

٦٠ - واستدرك قائلا إن مجلس الأمن لم يتحرك إلا في عام ١٩٩١، حين اتخذ قراره ٦٩٠(١٩٩١)، الذي تضمن برنامجا تفصيليا لتنظيم استفتاء حر ونزيه وإيفاد بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. ومنذ ذلك الحين قامت مشكلة تحديد هوية الأشخاص الذين يحق لهم التصويت عقبة في سبيل عملية السلام لأن المغرب جعلت تحاول المرة تلو المرة إدخال مجموعات جديدة من المصوتين. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أوحى ظاهر الأمر بأنه تم التوصل إلى اتفاق أساسي بناء على المفاوضات التي تمت بوساطة جيمس بيكر الثالث، المبعوث الشخصي للأمين العام. لكن وفقا لما جاء في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/131)، فإن المغرب قدمت حتى أواخر عام ١٩٩٩ نحو ٠٠٠ ١٣٩ طعن بشأن النتائج التي توصلت إليها لجنة تحديد الهوية. والعنصر الحاسم في تلك الوثيقة وفي أقرب تقرير للأمين العام (S/2000/683) هو الاقتراح الداعي إلى أن يقوم الطرفان بالتفاوض على حل سياسي للنزاع.

٦١ - وتساءل هل يصح أن يترك حق شعب في تقرير مصيره، وهو ركن أساسي من أركان ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، رهنا بما يقرره طرفان لم يسند إليهما الشعب بإرادته الحرة ولاية تخلع عليهما الشرعية؟ وهل معنى الإجراء الذي توخاه مجلس الأمن أن الأمم المتحدة تنفض يدها من لب ما نص عليه قرار حاسم للجمعية العامة هو القرار ١٥١٤ (د - ١٥)، الذي منح الشعوب التي كانت خاضعة للاستعمار في السابق الحق في تقرير المصير؟ وهل يمكن أن يكون الأمر هو أن الأمم المتحدة التي أخذت على عاتقها، مع منظمة الوحدة الأفريقية، المسؤولية عن فض النزاع طوال ربع قرن تتملص الآن من هذه المسؤولية؟ إن هذا التصرف من جانب الأمم المتحدة ليس فحسب طعنة لمبادئ القانون الدولي وإنما هو أيضا طعنة خطيرة للمنظمة ذاتها، من حيث أنه يسند إلى أطراف ثالثة مسألة على أعلى درجة من الأهمية تهدد السلم والأمن الدوليين.وهل من مؤدى ذلك أن مآل مثل هذه المسائل سيكون من الآن فصاعدا هو نوع من "الخصخصة" بإحالتها إلى أطراف النزاع أنفسهم؟

٦٢ - وأردف قائلا إن ذلك يبدو غير قابل للتصديق، لكن الأمين العام أشار صائبا إلى عدم وجود خطة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٩٠ (١٩٩١). غير أن ذلك لا يصلح سببا لنبذ خطة السلام وهدفها الرئيسي، وهو إجراء استفتاء حر ونزيه. والأحداث التي وقعت في تيمور الشرقية تؤكد بشدة الحاجة إلى مثل هذه الخطة لإضفاء الفعالية - والمصداقية - على قرارات الأمم المتحدة.

٦٣ - وتساءل: ماذا ستكون النتائج السياسية التي تترتب على تهرب الأمم المتحدة من مسؤوليتها عن السلم والأمن الدوليين؟ وماذا سيكون مصير ٠٠٠ ١٥٥ لاجئ في مخيمات تندوف؟ وقال إن خطر استئناف الأعمال العدائية ماثل بشدة ولا يمكن التنبؤ بما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج بالنسبة للسلام والاستقرار في المنطقة. ويصعب تصديق أن الأمم المتحدة يمكن أن تسعى إلى إعادة الفوضى إلى العلاقات الدولية. وفي حالة الصحراء الغربية، فإن مصداقية الأمم المتحدة على شفا الخطر.

٦٤ - انسحب السيد روف.

٦٥ - بناء على دعوة من الرئيس، انضمت السيدة إيبي (لجنة جمع شمل الأسر الصحراوية) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٦٦ - **السيدة إيبي** (لجنة جمع شمل الأسر الصحراوية): قالت إنها تريد التعبير عن شجبها للجماعة الإرهابية التي يترأسها محمد عبد العزيز، والتي تدعي أنها الممثل الشرعي للشعب الصحراوي. فهذا كلام بعيد كل البعد عن الصدق. إن الصحراويين يناضلون من أجل السلام والاستقرار، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والتقدم، والرخاء، بينما تسعى جبهة بوليساريو إلى أهداف مختلفة تماما، وهي الجبهة التي تسببت تصرفاتها على مدى ما يربو على ربع قرن في فظائع عديدة، واختفاء أشخاص، والإيداع في السجن، وحالات من سوء المعاملة والتعذيب. ولقد قرر صحراويون كثيرون منذ عام ١٩٨٨ النأي بأنفسهم عن تلك المنظمة والعودة إلى المملكة المغربية. ويتفرق عدد آخر من سكان الإقليم في بلدان أخرى. وقد استقبلت أسبانيا مئات من الصحراويين الذين غادروا الإقليم. وأقام الصحراويون رابطات ومنظمات غير حكومية، وأعلنوا في جميع الهيئات الدولية المختصة نضالهم من أجل حرية التعبير وحقوق الإنسان، كما أعلنوا أن جبهة بوليساريو لا تعبر عن آراء أكثرية السكان الصحراويين. والأسر التي تعيش الآن في الصحراء تقاسي الفقر ولا تتوفر لها أسباب الكفاف. وكل المعونات الإنسانية التي تجمعها المنظمات غير الحكومية يجري تحويلها تجاه المصلحة الشخصية للسيد عبد العزيز. ومؤيدوه يسخرون من خطة السلام التي تكلف وضعها الكثير من الجهود، كما يحرمون صحراويين عديدين من حقهم الشرعي في التصويت في الاستفتاء على تقرير المصير.

٦٧ - وناشدت كل المنظمات الإنسانية أن تقوم برصد ما تقدمه من معونة لكي يمكن استعمالها من جانب المقصودين بها، وهم النساء والأطفال والمسنون وجميع السكان المدنيين الذين يعيشون في مخيمات تندوف. كذلك ناشدت المنظمات الدولية واللجنة الرابعة أن تستعمل كل ما لها من نفوذ لإنهاء معاناة هؤلاء الأشخاص الذين لا يملكون من أمرهم شيئا، ولتنفيذ خطة الأمم المتحدة للسلام، وإجراء استفتاء على تقرير المصير في الصحراء الغربية في أسرع وقت ممكن على أن يشارك فيه السكان بأسرهم.

٦٨ - انسحبت السيدة إيبي.

٦٩ - بناء على دعوة من الرئيس، انضم السيد ألفاريز (مستشار مجلس رئاسة حكومة جزر الكناريا) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٧٠ - **السيد ألفاريز** (مستشار مجلس رئاسة حكومة جزر الكناريا): قال إن جزر الكناريا تشكل أرخبيلا تبلغ مساحته ما يربو قليلا على ٠٠٠ ٧ كيلومتر مربع يقع أمام الساحل الشمالي الغربي لأفريقيا وتربطه علاقات مزدهرة مع الصحراء الغربية منذ الوقت الذي كان فيه الإقليمان جزءا من أسبانيا. وما أن أنهت الصحراء الغربية تبعيتها لأسبانيا، جعلت جزر الكناريا تعاني النتائج المترتبة من النزاع بين جبهة بوليساريو والمغرب. وانتهي الأمر بآلاف من الصحراويين إلى أن أصبحوا لاجئين في تندوف.

٧١ - وأضاف أن الشعب الصحراوي شكل لنفسه حكومة في المنفى وهو يطالب بالعودة إلى الإقليم الذي كان من الممتلكات الأسبانية في السابق. ومن الناحية الأخرى، فإن المغرب تذهب إلى أن إقليم الصحراء يشكل جزءا من المملكة. والنتيجة الصحيحة الوحيدة هي التي حددتها الأمم المتحدة قبل وقت طويل من اندلاع الأعمال العدائية، ألا وهي إجراء استفتاء على تقرير المصير لم تتمكن الحكومة الأسبانية البتة من إجرائه.

٧٢ - وأوضح أنه إذا لم يتم تسوية النزاع في الصحراء فإن من شأن ذلك أن يوجد عنصرا لعدم الاستقرار في جميع أنحاء

منطقة المغرب برمتها، لا سيما في شمال غرب أفريقيا. فهذه المنطقة هي الخط الفاصل بين ثقافتين، هما الثقافتان الغربية والإسلامية، واتسمت علاقاتها التاريخية بالمواجهة طوال قرون، غير أنها اتسمت أيضا بالتفهم والاحترام والصلة الروحية. ولهذا السبب فمن الأهمية بمكان تحقيق الاستقرار في المنطقة، لأن النزاع السافر يمكن أن تترتب عليه نتائج لا يمكن التنبؤ بها.ومنذ عشر سنوات، اقترح الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الحين خافيير بيريز دي كوييار خطة للسلام في خاتمة المطاف. وقد أتاحت تلك الخطة إيفاد بعثة خاصة إلى الصحراء (هي بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية) لا تزال تواصل أعمالها وأسند إليها وضع قائمة بأسماء من يحق لهم التصويت في الاستفتاء، وقد طرحت منذ وقت طويل حلا للنزاع. وتعرض تنفيذ هذه الخطة للتأخير مرات عديدة، وحتى اليوم لم تكتمل قائمة المصوتين، مما يجعل من المستحيل إجراء الاستفتاء. ولا يزال وقف إطلاق النار ساريا، لكن يجب عمل كل ما في الوسع للحيلولة دون استئناف الأعمال العدائية، ولا يمكن ضمان ذلك إلا بتنفيذ خطة السلام حتى نهايتها بغية إجراء الاستفتاء وإعمال نتائجه.

٧٣ - وأشار إلى انه بعد وفاة الملك الحسن الثاني، أومأ خليفته الملك محمد السادس إلى استعداده لإجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية عريضة في بلده. ومن الواضح أن مثل ذلك المسعى يحتاج إلى الدعم من المجتمع الدولي، لا سيما من البلدان المجاورة.وقد أبدت أسبانيا بالفعل مساندتها للملك الجديد للمغرب، وأعلنت جزر الكناريا رغبتها في المساهمة في العهد الجديد في شمال أفريقيا. وتمارس حكومة جزر الكناريا الحوار ليس فحسب مع رئيس الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية وإنما أيضا مع ملك المغرب، لأن شعبيهما ارتبطا دائما بأواصر صداقة وتعاون تسعى جزر الكناريا إلى المحافظة عليها بل وتعميقها. وموقف جزر الكناريا صريح وواضح: ألا وهو أن دعم خطة الأمم المتحدة للسلام هو الخيار الوحيد القمين بتحقيق السلام والاستقرار في منطقة المغرب وفي جميع أنحاء شمال غرب أفريقيا.

٧٤ - وقال إن اهتمام المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، ينبغي أن يوجه إلى ضرورة مضاعفة الجهود للإسراع بالتقدم نحو الاتفاق بشأن قائمة المصوتين لكي تتسنى إعادة فتح الحوار والمحادثات بين الطرفين. ومن المستصوب أن يترأس السيد بيكر وفدا إلى مثل هذه المحادثات، فإذا تعذر ذلك، كان على الأمم المتحدة أن تسمي شخصية قيادية أخرى لكي يمكن إحراز تقدم نحو تسوية النزاع. وأعاد تأكيد موقف حكومة جزر الكناريا الذي عبرت عنه في سائر المحافل، وهو أنها تستطيع، بفضل قربها المادي والروحي من طرفي النزاع، تنظيم إجراء محادثات في إقليمها. غير أن المبادرة يجب أن تأتي من الأمم المتحدة وأن تقوم على التفاهم بين الطرفين.

٧٥ - انسحب السيد ألفاريز.

٧٦ - بناء على دعوة من الرئيس، انضم السيد كوينتيرو (برلمان جزر الكناريا) إلى مائدة مقدمي الالتماسات.

٧٧ - **السيد كوينتيرو** (برلمان جزر الكناريا): قال إن جزر الكناريا، بدافع من موقعها الجغرافي وروابطها التاريخية، تتابع بعميق القلق الأحداث الأخيرة في النزاع بين المغرب والجمهورية الصحراوية. وتعتقد جزر الكناريا أنه لا يمكن فض النزاع إلا على أساس الحل الذي اقترحته الأمم المتحدة، ألا وهو إنهاء الاستعمار عن طريق إجراء استفتاء على تقرير المصير. وإذا أدى عناد أو تشدد أحد الطرفين إلى عدم إنجاز هذه المهمة، فهناك خطر يكمن في احتمال نشوب الحرب مرة أخرى، منسحبة بالمعاناة على ملايين ضحايا التعصب والعنف. وربما كان عدم الشعور بالمسؤولية الذي أبدته

أسبانيا في الماضي، والذي تحول إلى عقدة ذنب، هو الذي دفع الملك خوان كارلوس إلى مناشدة الطرفين ألا يدخرا جهدا أو طاقة في سبيل تسوية المسائل الخلافية، لا سيما النزاع على الصحراء الغربية. وواقع أن الزعماء لا يُجمعون على الرغبة في الحل السلمي الذي يمكن أن يتمخض عنه إجراء استفتاء على تقرير الشعب الصحراوي لمصيره، واقع يتبدى من المحاولات التي تبذلها وسائط الإعلام المغربية لإخماد صوت ملك أسبانيا. والتفسيرات التي قدمها السيد بنعيسى وزير خارجية المغرب محاولة منه لإلقاء التبعة على مديري وسائط الإعلام في الرباط، تدل دون مواربة على عدم توفر حسن النية لدى الجانب المغربي لتسوية النزاع الذي طال أمده وتفشى ألمه.

٧٨ - انسحب السيد كوينتيرو.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٠.